الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.5/2

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
18 October 2024

Arabic
Original: English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
الدورة الخامسة
بوسان، جمهورية كوريا، 25 تشرين الثاني/نوفمبر–1 كانون الأول/ديسمبر 2024
البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل التنظيمية: تنظيم الأعمال

مذكرة تصورية للدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية**

مذكرة من رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية

أولاً– هدفنا وتوقعاتنا

1– ستُعقد الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويمكن الاطلاع على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/1. ويرد أيضاً جدول أعمال مؤقت مشروح في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/1/Add.1.

2– وفي هذه المرحلة من المفاوضات، يتمثل هدفنا المشترك في الاتفاق على نص صك دولي ملزم قانوناً والموافقة عليه تنفيذاً لولايتنا. وستحتاج اللجنة في هذه الدورة أيضاً إلى تحديد أي مسائل ومجالات ينبغي أن تنجز فيها أعمال تحضيرية في الفترة الفاصلة بين المؤتمر الدبلوماسي المنصوص عليه في الفقرة 12 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/14[(1)] والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، بغية تمكينه من التفعيل التام لأحكام الصك، علاوة على اتخاذ أي إجراءات لتيسير بدء نفاذ الصك في وقت مبكر وقيام الدول بالتحضيرات اللازمة للتصديق عليه.

3– ولدي شعور بوجود الكثير من القواسم المشتركة التي يمكن البناء عليها، والتزام قوي من جانب الأعضاء بإجراء هذه المفاوضات بنجاح في بوسان.

---

* UNEP/PP/INC.5/1.

** لم تخضع هذه الوثيقة لتحرير رسمي.

(1) UNEP/EA.5/Res.14 القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً–قرار اعتمده مجلس الأمم المتحدة للبيئة في 2 آذار/مارس 2022 [UNEP/EA.5/Res.14].

4- ومن هذا المنطلق، تهدف هذه المذكرة إلى توجيه الأعضاء في أعمالهم التحضيرية للدورة الخامسة واقتراح سبيل للمضي قدماً بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من الوقت المحدود المتاح لإكمال المفاوضات. وينبغي قراءة هذه المذكرة مقترنة بوثائق الاجتماع[2].

ثانياً- الغرض من الاجتماع

5- من أجل استكمال أهداف اللجنة، فإن الغرض من الدورة الخامسة والأخيرة هو:

(أ) وضع الصيغة النهائية لنص الصك والموافقة عليه؛

(ب) تحديد المسائل والمجالات التي ينبغي أن تنجز فيها أعمال تحضيرية خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمر الدبلوماسي والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف لكي ينظر فيها المؤتمر الدبلوماسي ويعتمدها في قراراته، وكذلك اتخاذ أي إجراءات لتيسير بدء نفاذ الصك في وقت مبكر وقيام الدول بالتحضيرات اللازمة للتصديق عليه.

ثالثاً- طرائق تنظيم الدورة

6- وضع البلد المضيف والأمانة الترتيبات اللازمة لعقد الدورة في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

7- وسيكون من الممكن إجراء مشاورات إقليمية في مكان انعقاد الاجتماع في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وستتاح الفرصة أيضاً لعقد اجتماعات إقليمية طوال أسبوع انعقاد الدورة.

8- وستعقد الاجتماعات العامة للدورة الخامسة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، ستعقد أي اجتماعات لأفرقة الاتصال وأي اجتماعات خلاف الجلسات العامة باللغة الإنكليزية فقط. وستعقد الدورية حضورياً، مع بث الجلسات العامة على الهواء مباشرة.

رابعاً- افتتاح الدورة

9- ستُفتتح الدورة الخامسة للجنة الساعة العاشرة من صباح يوم الأثنين الموافق 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وأقترح أن نتقدم بسرعة في هذا البند من جدول الأعمال وألا يُدلى الأعضاء ببيانات في إطار هذا البند. وحرصاً على الوقت وبالنظر إلى حجم العمل المعروض علينا، أدعوكم عوضا عن ذلك إلى تقديم أي بيانات خطياً من خلال منصة وثائق اللجنة التي تصدر أثناء الدورة، والتي ستتاح قبيل موعد انعقاد الدورة.

خامساً- انتخاب أعضاء المكتب

10- ورد إخطار رسمي باستقالة السيد محمد الخشاشنة (الأردن) من منصبه كنائب للرئيس. ولذلك ستُدعى اللجنة إلى انتخاب نائب للرئيس من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ لشغل المقعد الشاغر خلال الفترة المتبقية من ولاية السيد الخشاشنة. وسيجري الانتخاب وفقاً للمادتين 11 و13 من مشروع النظام الداخلي المنطبقتين مؤقتاً على عمل اللجنة (الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/3).

سادساً- المسائل التنظيمية

ألف- النظام الداخلي

11- وافقت اللجنة في دورتها الأولى على أن ينطبق مشروع النظام الداخلي، بصيغته الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/3[3]، على عملها بصفة مؤقتة.

(2) ترد قائمة بوثائق الاجتماع في مرفق هذه المذكرة.

(3) الوثيقة UNEP/PP/INC.5/3، متاحة في الرابط:
.https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20,500,11822/46374/Draft_Rules_of_Procedure_English.pdf

12- وقررت اللجنة، في دورتها الثانية، اعتماد البيان التفسيري التالي المتعلق بالفقرة 1 من المادة 38:

"تدرك لجنة التفاوض الحكومية الدولية أنه، استناداً إلى المناقشات التي جرت بشأن مشروع النظام الداخلي للجنة التفاوض الحكومية الدولية، هناك آراء متباينة بين أعضاء اللجنة بشأن الفقرة 1 من المادة 38 وانعكاسها في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الأولى. ولذلك، فإن التطبيق المؤقت للفقرة 1 من المادة 38 من مشروع النظام الداخلي كان موضع نقاش. وفي حالة الاحتكام إلى الفقرة 1 من المادة 38 قبل اعتماد النظام الداخلي رسمياً، يُرجى تذكُّر الأعضاء لهذا الاختلاف في الآراء".

13- ولذلك سيظل مشروع النظام الداخلي سارياً على أساس مؤقت على عمل اللجنة، وفقاً لما تقرر في دورتها الأولى. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزامي بأن تجري المفاوضات بروح من التعاون والتوافق وبتحقيق أهدافنا.

باء- إقرار جدول الأعمال

14- سأدعو اللجنة إلى إقرار جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/1[4].

جيم- تنظيم الأعمال

15- سيبدأ عمل اللجنة باجتماع عام يعقد يوم الأثنين 25 تشرين الثاني/نوفمبر وسيختتم باجتماع عام يعقد يوم الأحد 1 كانون الثاني/ديسمبر 2024. وجرى الترتيب لتوفير الترجمة الفورية للاجتماعات العامة خلال هذه الفترة.

16- وعلى نحو ما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه، أتوقع أن يُضطلع بمعظم العمل خلال الأسبوع في إطار أفرقة الاتصال، وأن يُدعم ذلك بمشاورات غير رسمية فيما بين الأعضاء، حسب الاقتضاء. وإضافةً إلى ذلك، أتوقع أن يبدأ فريق الصياغة القانونية الذي أنشأته اللجنة في دورتها الرابعة عمله في أقرب وقت ممكن خلال الدورة. وسأعقد اجتماعات عامة أيضاً، حسب الاقتضاء، خلال الأسبوع.

17- ويرد بمزيد من التفصيل فيما يلي، تنظيم الأعمال المقترح، بما في ذلك في الاجتماعات العامة وفي إطار أفرقة الاتصال.

سابعاً- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

ألف- مواصلة وضع نص الصك واستكماله

18- في سبيل تيسير تحقيق التقارب اللازم خلال الدورة الخامسة ودعمه، أجريت مشاورات بمختلف الأشكال مع الأعضاء، وذلك أساساً عن طريق إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية على مستوى رؤساء الوفود. وقد سمعتُ خلال هذه المشاورات غير الرسمية أننا لن نتمكن من بلوغ هدفنا في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية إذا أردنا العمل بصورة تدريجية على تجميع مشروع النص الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/4[5]، وأن تبسيط هيكل الصك ومحتواه، وزيادة التركيز على العناصر الضرورية لتفعيل الصك بصورة كاملة وفعالة، أمران ضروريان لتحقيق الاتفاق على نصه في الدورة الخامسة.

19- وقد سمعتُ أيضاً تفاهماً مشتركاً واسع النطاق مفاده أن بعض الجوانب، مثل ترتيبات التنفيذ المفصلة، يمكن تطويرها بصورة أكبر بعد المؤتمر الدبلوماسي، لكي ينظر فيها مؤتمر الأطراف ويعتمدها، شريطة أن يوفر نص الصك المتفق عليه في الدورة الخامسة الأساس اللازم لهذا العمل. ومن خلال المشاورات التي أجريتها أشعر

(4) الوثيقة UNEP/PP/INC.5/1، متاحة في الرابط https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20,500,11822/46375/Provisional_Agenda_English.pdf.

(5) انظر تجميع مشروع نص الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، متاح في الرابط https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-5/documents#WorkingDocumentsINC5.

أيضاً بالتزام قوي بالبناء على الأرضية المشتركة وجميع الأعمال التي أُنجزت حتى الآن، بغية سد الثغرات المتبقية وتحقيق التقارب في بوسان بشأن نص متفق عليه.

20- وبناءً على هذه التفاهمات، كنت أعمل مع الأعضاء على تيسير ودعم تحضيراتهم للدورة الخامسة. والمشاورات غير الرسمية التي أجريتها، والنسخ المتعددة من ورقة غير رسمية قُدمت تحت مسؤوليتي كرئيس لدعم هذه المشاورات، تستند إلى تجميع مشروع النص الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.5/4، وإلى آراء الأعضاء. وترمي هذه الجهود إلى دعم وتيسير مواصلة وضع نص الصك واستكماله في الدورة الخامسة، بما في ذلك من خلال البناء على الأرضية المشتركة بين الأعضاء، وتحديد المجالات التي يمكن تأجيل بعض الأعمال فيها إلى مرحلة لاحقة.

21- وأعتزم إتاحة ورقتي غير الرسمية رقم 3، التي أُعدت تحت مسؤوليتي، قبل موعد انعقاد الدورة. ويحدوني الأمل في أن تنظر فيها اللجنة لتوجيه أعمالها المقبلة ولتيسير التقارب، ولاستكمال الوثائق المعروضة عليها كأساس محتمل لمواصلة المفاوضات خلال الدورة الخامسة، فيما يتعلق بجميع جوانب المفاوضات. وإضافةً إلى ذلك، سيكون معروضاً على اللجنة نتائج عمل فريقي الخبراء المخصصين لفترة ما بين الدورات اللذين أُنشئا في دورتها الرابعة[6].

22- ولذلك، واستناداً إلى ما سمعته من الأعضاء خلال مشاوراتي غير الرسمية معهم، بما في ذلك على مستوى رؤساء الوفود، واستناداً إلى أهداف هذه الدورة، أقترح تنظيم الأعمال على النحو الوارد أدناه.

باء- الاجتماعات العامة

23- في إطار البند 4 من جدول الأعمال ("إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية") سأقدم في الاجتماع العام ورقتي غير الرسمية، وأتيح الفرصة لعرض التقارير الصادرة عن الأعمال التي جرت بين الدورات التي صدر بها تكليف خلال الدورة الرابعة.

24- وحرصاً على الوقت، يرجى من الأعضاء الإدلاء بأي بيانات وطنية بصورة خطية فقط وتقديمها عن طريق منصة وثائق اللجنة التي تصدر أثناء الدورة لنشرها على الموقع الشبكي للدورة. وستقتصر مدة أي بيان شفوي يُدلى به باسم مجموعة إقليمية أو مجموعة دول على خمس دقائق. وأشجع بقوة على أن تكون جميع البيانات التي يُدلى بها في الاجتماعات العامة موجزة لكي نتمكن من الانتقال بسرعة إلى المفاوضات المتعلقة بالنص، بما في ذلك عن طريق إنشاء أفرقة اتصال. ويمكن تقديم بيانات محددة وتقنية بشكل أكثر فعاليةً في إطار أفرقة الاتصال.

25- وأعتزم أيضاً، على النحو الموضح أدناه، إتاحة إمكانية عقد اجتماعات عامة قصيرة على مدار الأسبوع، حسب الاقتضاء. كما أقترح عقد اجتماع عام واحد على الأقل خلال الأسبوع، بغية تقييم التقدم المحرز في أفرقة الاتصال وفي فريق الصياغة القانونية، والبت، حسب الاقتضاء، في أي تعديلات بشأن طرائق مواصلة العمل.

جيم- إنشاء أفرقة الاتصال وطرائق عملها

26- بالنظر إلى محدودية الوقت المتاح لنا لاختتام مفاوضاتنا بنجاح في هذه الدورة، فمن الضروري أن ننظم عملنا بأكثر الطرق الممكنة كفاءةً وفعاليةً. وأتصور أن هذا الأمر سيستلزم ضمان تخصيص الوقت بصورة فعالة على مدار الأسبوع للتمكين من تحقيق التقارب والاتفاق في جميع مجالات النص. وسيتطلب ذلك أيضاً أن نحدد، قبل نهاية الدورة، أي مسائل تتعلق بالتحضير للمؤتمر الدبلوماسي، بما في ذلك أي مجالات عمل قد يلزم معالجتها من خلال مقررات الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف تيسيراً لتنفيذ الصك.

(6) انظر تقريري الرئيسين المشاركين لفريقي الخبراء المخصصين المفتوحي العضوية لفترة ما بين الدورات، UNEP/PP/INC.5/5 وUNEP/PP/INC.5/6.

27- وبناءً على ذلك، يستند نهجي العام إلى ضمان إحالة عناصر التقارب في مشروع النص بأسرع ما يمكن إلى فريق الصياغة القانونية لوضعها في صيغتها النهائية، وإتاحة الوقت الكافي لتسوية أي مسائل عالقة، بما في ذلك عن طريق إجراء مشاورات غير رسمية، حسب الاقتضاء. ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، أقترح تنظيم العمل على النحو المفصل أدناه. ويهدف هذا التنظيم المقترح للأعمال إلى إتاحة المرونة اللازمة في تنظيم عملنا وإدارته بأكثر الطرق الممكنة فعاليةً، مع الحفاظ على الشفافية الكاملة والشمول.

28- وأقترح أن تحيل اللجنة إلى فريق الصياغة القانونية مشاريع الأحكام النهائية، بغية وضع الصيغة النهائية لها في وقت مبكر، (وهي على وجه التحديد، تسوية المنازعات، وتعديلات الصك، واعتماد المرفقات وتعديلها، وحق التصويت، والتوقيع، والتصديق، والقبول، والموافقة أو الانضمام، وبدء النفاذ، والتحفظات، والانسحاب، والوديع والنصوص ذات الحجية) ومشاريع الأحكام المتعلقة بهيئة الإدارة والأمانة[7]، دون المساس بأي قرارات محتملة فيما يتعلق بالهيئات الفرعية. ووفقاً للتفويض الممنوح من اللجنة، فإن أي مسائل تتعلق بالسياسات يحددها فريق الصياغة القانونية في سياق استعراضه للنص ستحال مرة أخرى إلى الاجتماع العام للبت فيها.

29- وأود أن أقترح أيضاً استكمال العمل بشأن المسائل التي تم تناولها في الجزء الأول من تجميع مشروع النص (UNEP/PP/INC.5/4) وفي الجزء الأول من ورقتي غير الرسمية قرب نهاية الدورة، حتى أتمكن من التشاور مع الوفود أثناء انعقاد الدورة ولكي يتسنى استرشاد النص النهائي بشأن هذه العناصر بصياغة النص في أجزاء أخرى من الصك. وسوف أقترح ترتيبات عمل من أجل وضع الصيغة النهائية للنص الخاص بهذه العناصر.

30- وستُحال جميع المسائل الأخرى إلى أفرقة الاتصال بهدف وضع الصيغة النهائية للنص. وسيكلف كل فريق اتصال بإجراء مفاوضات بشأن النص وتقديم مقترحات لتنظر فيها اللجنة. كما سيُطلب إلى كل فريق اتصال تحديد أي جوانب تدخل في نطاق ولايته قد تحتاج إلى معالجة وفقاً للمقررات التي يتخذها مؤتمر الأطراف في المستقبل.

31- وأقترح إنشاء أربعة أفرقة اتصال، استناداً إلى التصنيف العام التالي للمسائل:

(أ) المنتجات البلاستيكية، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق المستخدمة في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات، والإنتاج/التوريد والجوانب ذات الصلة، على النحو الوارد في ورقتي غير الرسمية وبالإشارة إلى المسائل ذات الصلة التي تناولها الجزء الثاني من الوثيقة UNEP/PP/INC.5/4؛

(ب) إدارة النفايات البلاستيكية، والانبعاثات والإطلاقات، والتلوث القائم بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، والانتقال العادل، على النحو الوارد في ورقتي غير الرسمية وبالإشارة إلى المسائل ذات الصلة التي يتناولها الجزء الثاني من الوثيقة UNEP/PP/INC.5/4؛

(ج) التمويل، بما في ذلك إنشاء آلية مالية، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، والتعاون الدولي، على النحو المبين في ورقتي غير الرسمية وبالإشارة إلى القضايا ذات الصلة التي تناولها الجزء الثالث من الوثيقة UNEP/PP/INC.5/4؛

(د) التنفيذ والامتثال، والخطط الوطنية، والإبلاغ، ورصد التقدم المحرز وتقييم الفعالية، وتبادل المعلومات، والتوعية، والتثقيف والبحث، على النحو الوارد في ورقتي غير الرسمية وبالإشارة إلى القضايا ذات الصلة التي تناولها الجزء الرابع من الوثيقة UNEP/PP/INC.5/4.

32- ويرأس كل فريق اتصال رئيسان مشاركان. وستخصص فترات زمنية محددة لكل فريق للاجتماع وإحراز التقدم المطلوب، حسب الاقتضاء. وأعتزم إجراء المزيد من المشاورات بشأن التسلسل الذي يمكن من خلاله تنظيم عمل أفرقة الاتصال، بهدف ضمان وضع الصيغة النهائية في أقرب وقت ممكن لمشروع النص المتعلق بالمسائل

(7) مشروع النص الوارد في الورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيس وفي الجزأين الخامس والسادس من تجميع مشروع نص الصك (UNEP/PP/INC.5/4).

التي يمكن تحقيق التقارب في وقت مبكر بشأنها، وإحالة عناصر النص ذات الصلة على وجه السرعة إلى فريق الصياغة القانونية، وأن نتيح أيضاً فرصة كافية لتحقيق التقارب حسب الحاجة في جميع المجالات، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات غير رسمية، حسب الاقتضاء.

33- ومن المتوقع أن يضطلع كل فريق اتصال بتنظيم عمله بأكثر الطرق الممكنة فعاليةً، لتعزيز تحقيق التقارب في جميع المجالات التي تدخل في نطاق ولايته، وتمكين الاجتماع العام من سرعة إحالة أي عناصر من مشروع النص اكتمل عمله بشأنها إلى فريق الصياغة القانونية. وقد يشمل ذلك إجراء مشاورات غير رسمية، حسب الحاجة، لتيسير الحوار بين الأعضاء من أجل تحقيق التقارب. وينبغي إبلاغ فريق الاتصال على الفور بالنتائج الكاملة لهذا العمل غير الرسمي لينظر فيها. وقد تقترح أفرقة الاتصال أيضاً عقد اجتماعات مشتركة بشأن المسائل ذات الصلة في إطار ولاية كل منها، حسب الاقتضاء.

34- وسيتعين إحالة أي نتائج لعمل أفرقة الاتصال إلى الاجتماع العام للنظر فيها. وينبغي لكل فريق اتصال أن يحدد، مع تقدم سير عمله، أي مسائل يوجد فيها تقارب بشأن النص يمكن أن يحيلها الاجتماع العام إلى فريق الصياغة القانونية (أنظر القسم سابعاً-دال أدناه).

35- وأقترح عقد اجتماع عام للتقييم في منتصف الأسبوع، مؤقتًا في نهاية يوم الأربعاء الموافق 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2024. وفي هذا الاجتماع، يتوقع أن يقدم كل فريق اتصال تقريراً عن أي مشروع نص يمكن إحالته إلى فريق الصياغة القانونية، وعن حالة العمل المتعلق بأي مسائل معلقة في إطار ولايته. ويمكن أن يُطلب إلى الرؤساء المشاركين لفريق الاتصال، حسب الاقتضاء، وضع مشروع نص لينظر فيه فريق الاتصال، بهدف سد أي ثغرات متبقية فيما يتعلق بالمواقف وتيسير تحقيق التقارب.

36- وستتاح الفرصة أيضاً لعقد اجتماعات عامة على مدار الأسبوع، إذا اقتضت الضرورة، بما في ذلك لضمان أن أي نص تم التوافق بشأنه في فريق الاتصال المعني يمكن إحالته على الفور إلى فريق الصياغة القانونية.

37- وسيتعين على جميع أفرقة الاتصال اختتام أعمالها بحلول نهاية يوم الأحد 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بغية إتاحة أي نتائج لعملهما في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجنة في اجتماع عام يوم الأحد الموافق 1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

38- وأتوقع أن يوضع جدول زمني أولي للاجتماعات للأيام الثلاثة الأولى من الدورة، وأن يوضع الجدول الزمني للأيام التالية خلال سير أعمال الدورة، مع مراعاة تقدم عمل كل فريق اتصال، لضمان إتاحة الفرصة الكافية للنظر في جميع العناصر.

39- وأعتزم إجراء المزيد من المشاورات قبل انعقاد الدورة لتحديد رئيسين مشاركين لكل فريق من الأفرقة المقترحة، وتقديم مقترحات في هذا الصدد لكي ينظر فيها الاجتماع العام. وسأعمل عن كثب مع الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال وفريق الصياغة القانونية خلال الدورة، لضمان التنسيق الوثيق في عملهم، سواء من حيث الجوانب الموضوعية أو فيما يتعلق بالترتيبات الإجرائية.

دال- فريق الصياغة القانونية

40- واتفقت اللجنة، في دورتها الرابعة، على إنشاء فريق صياغة قانونية مفتوح العضوية لإجراء استعراض قانوني لأي عناصر من مشروع النص المحال إليها من اللجنة بهدف ضمان صياغة النص بطريقة سليمة قانونياً وتقديم توصيات بشأن الصياغة إلى اللجنة للنظر فيها. واتفقت اللجنة أيضاً على ألا ينظر فريق الصياغة القانونية في المسائل السياساتية، وأن يحيل إلى اللجنة أي مسائل من هذا القبيل قد يحددها في سياق عمله.

41- ووافقت اللجنة كذلك على أن يتألف فريق الصياغة القانونية المفتوح العضوية من خبراء قانونيين من الدول الأعضاء. ودُعي الأعضاء الراغبون في ذلك إلى موافاة الأمانة العامة، بحلول 15 آب/أغسطس 2024، بمعلومات

عن خبرائهم القانونيين، على أن تتاح هذه المعلومات على الموقع الشبكي للجنة. ونود تذكير الوفود بأن المشاركة في أعمال فريق الصياغة القانونية مفتوحة لممثلي الأعضاء فقط.

42- واتفقت اللجنة على أن تتولى اللجنة في دورتها الخامسة تعيين الرئيسين المشاركين لفريق الصياغة القانونية بناء على اقتراح من الرئيس. وبناء على ذلك، أجريت مشاورات بشأن تعيين رئيسين مشاركين لهذا الفريق، وسأقترح على اللجنة أن تعينهما في أقرب وقت ممكن خلال الدورة، لكي يتسنى للفريق أن يباشر على الفور عمله المتعلق بأي مشروع نص تحيله إليه اللجنة.

43- وسيعقد الرئيسان المشاركان اجتماعات لفريق الصياغة القانونية خلال الدورة الخامسة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، للنظر في مشروع النص المحال إليه من الاجتماع العام للجنة. وسيُدعى فريق الصياغة القانونية إلى أن يلفت انتباه اللجنة إلى أي مسائل سياساتية قد يصادفها أثناء عمله، وأن يحيل إلى اللجنة في أقرب وقت ممكن، مع تقدم سير عمله، أي نص يكون قد أكمل استعراضه. وسيمكن ذلك اللجنة من النظر في عناصر مشروع النص أثناء تطويرها. وقد تود اللجنة الموافقة مؤقتاً على أي أحكام للنص استعرضها الفريق القانوني على أساس أن كل عناصر مشروع النص هذه ستحتاج إلى الموافقة عليها لاحقاً كجزء من النص الكامل للصك (انظر القسم هاء أدناه). وإضافةً إلى ذلك، سيُطلب إلى فريق الصياغة القانونية، في نهاية الدورة، استعراض مشروع النص بأكمله للتأكد من اتساقه بشكل عام قبل عرض النص على اللجنة للموافقة عليه رسمياً.

44- وعقب اختتام الدورة الخامسة وقبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، يمكن تكليف الأمانة، وفقاً للممارسة المتبعة في المفاوضات المتعلقة بمعاهدات، بإجراء تغييرات طفيفة فقط على النص من حيث التنسيق والاتساق. ولذلك، من الضروري أن تُعرض على فريق الصياغة القانونية، في أقرب وقت ممكن، كل عناصر النص المتفق عليها لكي يستعرضها بشكل أولي، وأن تتاح له أيضاً فرصة استعراض النص الكامل المتفق عليه للصك قبل عرضه على الاجتماع العام للموافقة عليه، لضمان اتساق النص ككل ودقته من الناحية القانونية.

45- وسيتعين على فريق الصياغة القانونية اختتام أعماله في موعد أقصاه يوم السبت الموافق 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بهدف إتاحة أي نتائج لأعماله في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجنة في الاجتماع العامة يوم الأحد الموافق 1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

هاء- نظر الاجتماع العام في أعمال أفرقة الاتصال وفريق الصياغة القانونية

46- وفقاً للممارسة المتبعة، سيتعين على اللجنة النظر في نص الصك حُكماً حُكماً في اجتماعها العام الختامي بهدف الموافقة عليه رسمياً، وذلك فور الانتهاء من المفاوضات بشأن نص الصك وخضوع النص ككل للاستعراض القانوني من قِبل فريق الصياغة القانونية. وفي سبيل التعجيل بهذه العملية، قد تود اللجنة أيضاً النظر خلال الأسبوع في المواد التي اكتملت المفاوضات بشأنها مع تقدم المفاوضات، واستعرضها فريق الصياغة القانونية كل على حدة، والموافقة عليها مؤقتاً. وستخضع هذه الموافقة المؤقتة للتأكيد في مرحلة الموافقة الرسمية، وستخضع بالطبع للاتفاق الرسمي على جميع أحكام الصك الأخرى.

47- وقد تود اللجنة أيضاً خلال اجتماعها العام الختامي النظر في المسمى الرسمي لمشروع الصك والموافقة عليه.

ثامناً- مسائل أخرى

48- أقترح تناول البند 5 من جدول الأعمال ("مسائل أخرى") في اجتماع عام يوم الاثنين الموافق 1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

49- وفي إطار هذا البند، أقترح أن تتناول اللجنة تحديد أي مسائل ومجالات ينبغي أن تنجز فيها أعمال تحضيرية في الفترة الفاصلة بين المؤتمر الدبلوماسي وأي إجراءات لتيسير بدء النفاذ المبكر والأعمال التحضيرية

التي تضطلع بها الدول من أجل التصديق. ويمكن أن تنعكس هذه المسائل والمجالات والإجراءات في تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية الذي سيكون متاحاً للمؤتمر الدبلوماسي عند نظره في قراراتها، بما في ذلك القرار المتعلق بالترتيبات المؤقتة.

50- وفي إطار البند نفسه، قد تود اللجنة أيضاً أن تطلب رسمياً إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفتها الداعية لعقد المؤتمر الدبلوماسي المنصوص عليه في الفقرة 12 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/14، أن تنظم أيضاً اجتماعاً تحضيرياً للمؤتمر الدبلوماسي، بما في ذلك لغرض إعداد مشاريع قرارات لكي ينظر فيها المؤتمر الدبلوماسي.

51- وعلاوة على ذلك، أقترح دعوة الأمانة إلى عرض الممارسة المتعلقة بكيفية استعراض نصوص المعاهدات المعتمدة من أجل إدخال تعديلات تحريرية طفيفة عليها، وكذلك العملية التي يمكن من خلالها التحقق من النسخ الصادرة بكل اللغات.

52- وإذا رغب أي عضو في إثارة أي مسائل أخرى في إطار هذا البند، فإنني أدعوكم إلى تنبيهي أثناء النظر في البند المؤقت 3 (ب) من جدول الأعمال ("إقرار جدول الأعمال") في الاجتماع العام يوم الثلاثاء الموافق 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

تاسعاً- اعتماد التقرير واختتام الدورة

53- القرارات التي يتعين أن تتفق عليها اللجنة ينبغي أن تُعرض لاعتمادها في الاجتماع العام يوم السبت الموافق 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

54- وسيعد المقرر تقريراً عن الدورة تحت توجيهي العام، وبدعم من الأمانة، وسيعمم بوصفه وثيقةً رسميةً. وكما جرى في الدورات السابقة، سيعرض مشروع التقرير لاعتماده في نهاية الدورة، مع إدراج الأجزاء الأولى من المداولات والمناقشات التي دارت خلال الدورة. وسأدعو اللجنة إلى أن تعهد إلى المقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير في أقرب وقت ممكن بعد الدورة، بمساعدة الأمانة وتحت توجيهي العام.

عاشراً- النتائج المحتملة للدورة الخامسة للجنة

55- بحلول نهاية هذه الدورة، سيتعين على اللجنة أن تتفق على نص الصك الدولي الملزم قانوناً الذي صدر به تكليف بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/14، وفقاً لذلك القرار.

56- وبالنظر إلى هذا الإطار الزمني، قد تنظر اللجنة في النتائج المحتملة التالية للدورة الخامسة:

(أ) الاتفاق على نص الصك والموافقة عليه لاعتماده من قِبل المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين؛

(ب) تحديد أي مجالات عمل قد يلزم إحراز تقدم فيها خلال الفترة التي تلي المؤتمر الدبلوماسي ومن خلال مقررات الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف بغية تيسير تنفيذ الصك.

57- وأخيراً، دعُونا جميعاً نضع نصب أعيننا أننا بصدد وضع صك دولي ملزم قانوناً يكون فعالاً في التصدي للتحدي البيئي الذي نواجهه، وقابلاً للتنفيذ ويحمي الأجيال المقبلة والبيئة من التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية. وأتطلع إلى رؤيتكم في بوسان والعمل بشكل بناء معكم جميعاً من أجل النجاح في تحقيق هذا الهدف والوفاء بولايتنا.

السفير لويس فاياس فالديفييسو
رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية

المرفق

قائمة وثائق الدورة الخامسة

UNEP/PP/INC.5/1	جدول الأعمال المؤقت
UNEP/PP/INC.5/1/Add.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
UNEP/PP/INC.5/2	مذكرة تصورية للدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
UNEP/PP/INC.5/3	مشروع النظام الداخلي لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
UNEP/PP/INC.5/4	تجميع مشروع نص الصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
UNEP/PP/INC.5/5	تقرير الرئيسين المشاركين عن أعمال فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية لفترة ما بين الدورات المعني بوضع وتحليل المصادر والوسائل المحتملة التي يمكن تعبئتها لتنفيذ أهداف الصك، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بإنشاء آلية مالية، ومواءمة التدفقات المالية، وتحفيز التمويل
UNEP/PP/INC.5/6	تقرير الرئيسين المشاركين عن أعمال فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية لفترة ما بين الدورات المعني بتحديد وتحليل النهج القائمة على المعايير وغير القائمة على المعايير فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية والمواد الكيميائية المثيرة للقلق في المنتجات البلاستيكية، وتصميم المنتجات الذي يركز على قابلية إعادة التدوير وإعادة استخدام المنتجات البلاستيكية، مع مراعاة استخداماتها وتطبيقاتها
	الورقة غير الرسمية 3 المقدمة من رئيس اللجنة